AL-RASHAD JOURNAL OF ISLAMIC FINANCE

مجلة الرشاد للمالية الإسلامية
العدد 1، الرقم 4، ديسمبر 2021
E-ISSN: 2637-0581

الحلول الشرعية المقترحة لتطوير نظام حوكمة هيئة الرقابة الشرعية في ضوء تجربة بنك معاملات إندونيسيا (BMI)

Proposed Shariah Solutions to Develop DPS Governance System in Light of BMI Experience

Usulan Solusi Syariah untuk Pengembangan Sistem Tata Kelola DPS Berdasarkan Hasil Uji Coba di BMI

Muzakkir Muhsin Thaha
International Islamic University of Malaysia (IIUM)
muzakkirmt@gmail.com

Hossam El-Din Ibrahim Mohamed
Muntaha bin Artalim Zaim
International Islamic University of Malaysia (IIUM)
hossam@iium.edu.my
muntaha@iium.edu.my

Article Progress

Received: 1 Sept 2021
Revised: 30 Sept 2021
Accepted: 15 Oct 2021

* Corresponding Authors:
Muzakkir Muhsin Thaha

e-mail:
muzakkirmt@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تقديم حلول شرعية لتطوير نظام العمل في هيئة الرقابة الشرعية (DPS) من خلال تفعيل دور الحوكمة فيها. فرغم وجود العديد من القوانين التي تنظم أعمال الهيئة إلاّ أن المخالفات الشرعية ما زالت موجودة نتيجةً لغياب التنسيق العملي بين القوانين المنظّمة وتنفيذها على أرض الواقع. هذه القصور بحاجة لعلاجها، فجاءت هذه الدراسة لتساهم في ترسيخ مبدأ الإلزام بحيث يلزم على المصرف باتباع قرارات DPS، وفي حال مخالفته تتم إحالته فعليًّا إلى المحكمة لتقرّر عليه عقوبة إدارية أو غرامة مالية. وقد قام BMI كأول بنك إسلامي في إندونيسيا بمبادرة ناجحة في هذا الخصوص تلبية لرغبات غالبية المسلمين. واعتمد البحث على منهج استقرائي وتحليلي وميداني لبيان المشكلات وتقويمها مع الرجوع إلى الكتب التراثية وكتب المعاصرين وإجراء المقابلات مع بعض المسؤولين. وقد توصّل البحث إلى بعض النتائج والتوصيات، أبرزها: 1- يجب

إصلاح الثغرات في تطبيق القوانين بتنفيذ مبدأ الإلزام بصرامة. 2- ضرورة وجود معايير واضحة لأعمال DPS. 3- يجب أن تبت قرارات DPS ملزمة على جميع الأطراف وأن يتم النص على ذلك في القانون الأساسي للمصرف. 4- ضرورة إعداد البحوث والدراسات تثري العمل المصرفي الإسلامي. 5- انعقاد الندوات واللقاءات بين أعضاء DPS في المصارف الإسلامية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، هيئة الرقابة الشرعية، بنك معاملات إندونيسيا

ABSTRACT

This research aims to provide Shariah solutions to develop the work system in the Shariah Supervisory Board (DPS) by improving the role of governance in it. Despite the existence of many laws that regulate the work of DPS, shariah violations still exist as a result the absence of practical coordination between regulating laws and its implementation on the ground. The research contributes to establishing the principle of obligation when implementing decisions, so the bank is obligated to follow DPS decisions. And in event of a violation, it is referred directly to court for an administrative penalty or a fine. BMI as the first Islamic bank established in Indonesia started a good initiative to implement Shariah rules in its transactions. The research relied on an inductive, analytical and field approach to clarify and correct problems by referring to heritage and contemporary books, and interviewing some officials. The research reached some conclusions and recommendations: 1- Legal gaps in applications should be fixed by implementing a strongly binding principle. 2- DPS decisions must bind all parties and must be regulated in the Bank's Articles/Bylaws. 3- Clear standards are required for the work of DPS, as its absence shakes the Muslims confidence in Islamic banking system. 4- Necessity of preparing research and studies that enrich the Islamic banking business. 5- Seminars and meetings should be held between DPS members in different Islamic banks.

Keywords: Governance, DPS Governance System, BMI

المقدمة

إن هيئة الرقابة الشرعية التي تعدّ إحدى المكونات الرئيسية في المصارف الإسلامية قد فرضت على نفسها تحقيق مزيد من الشفافية والمصداقية. ولأهمية دور هذه الهيئة فإن المنهجية المتبعة فيها لا بد أن تحكمها الأسس الموضوعية من البداية إلى مرحلة الانتهاء من كتابة التقارير. والحوكمة كمنظومة تقوم بتنظيم العلاقات بين الأطراف الرئيسية في المؤسسات المصرفية تستهدف تحقيق مزيد من الثقة في تلك المؤسسات، وكذلك النزاهة والحياد والسلامة ومحاربة الانحرافات وحماية أموال المساهمين مع التأكد من أنها تسير وفق الأهداف المرسومة والاستراتيجية الطويلة الأجل.

لذلك، فإن هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا تقوم بترصد كل أعمال المصارف الإسلامية واستثماراتها وفقًا للقوانين والقرارات والفتاوى الصادرة عن جهة رسمية في الدولة، إلاّ أن غياب التنسيق العملي في التطبيقات تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود. وجاء هذا البحث المتواضع محاولاً تقديم الحلول الشرعية لسدّ تلك الثغرات، وذلك بترسيخ مبدأ الإلزام عند تنفيذ القرارات وفرض التطبيق فعليًّا لنصوص القانون المشرَّعة في المعاملات الشرعية على أرض الواقع. من هنا نحاول تحليل هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

إشكالية البحث:

أولاً: لمحة عن هيئة الرقابة الشرعية (DPS) وبنك معاملات إندونيسيا (BMI)

تعبّر هيئة الرقابة الشرعية في اللغة الإندونيسية بمصطلح Dewan Pengawas Syariah واختصر بـ DPS بينما مجلس العلماء الإندونيسي يعبّر عنه بـ Majelis Ulama Indonesia واختصر بـ MUI، وأما الهيئة الشرعية الوطنية فتعبّر عنها بـ Dewan Syariah Nasional واختصر بـ DSN. وقد تم تأسيس هيئة الرقابة الشرعية في سنة 2000م بعد تشكيل الهيئة الشرعية الوطنية بعام. وكان الغرض من هذا

التأسيس لتمهيد الطريق أمام العملاء والمستفيدين على التخلّص من نظام البنوك الربوية وتقدّم أفضل الضمانات في ضبط ممارسات المصارف الإسلامية من وجهة الشرعية. وهذه الهيئة الرقابية تابعة للهيئة الشرعية الوطنية في هيكلها النظامي، وكلاهما تحت إشراف مجلس العلماء الإندونيسي (National Shariah Board, 2000).

ويرجع السند القانوني في تأسيس هيئة الرقابة الشرعية إلى القانون الإندونيسي رقم: 10 لسنة 1998م والمعدّل بقانون الصيرفة الإسلامية رقم: 21 لسنة 2008م. وقد أصدرت الهيئة الشرعية الوطنية قرارًا برقم: 3 لسنة 2000م يضبط جهاز هيئة الرقابة الشرعية على وجوب تعيين أعضائها معتمدًا على موافقتها، حيث أكّدت لائحة البنك الإندونيسي برقم: 2004/PBI/17/6م على نفس المنوال (DSN Articles of Association, 2000).

وأما شركة بنك معاملات إندونيسيا المحدودة فتعتبر أول بنك إسلامي أنشيء في إندونيسيا. وفي نظامها الأساسي تعبّر عنها باللغة الإندونيسية بـ PT. Bank Muamalat Indonesia Tbk واختصر بـ BMI. وقد تم تأسيسه في 1 نوفمبر 1991م الموافق بـ 24 ربيع الثاني 1412هـ بموجب قرار وزير المالية جمهورية إندونيسيا رقم: 1991/MK.013/1223م.

ومنذ أن بدأ BMI أعماله رسميًّا فقد شرع ابتكاراته وذلك بإصدار منتجات مالية إسلامية جديدة كالتأمين التكافلي، وصندوق المعاشات، والتمويل الإسلامي المتعدد وغيرها مما تعتبر منتجات جديدة من نوعها في البلاد. وكان أول شركة مصرفية في إندونيسيا تصدر صكوك المضاربة. وفي عام 2004م تم إصدار منتج Shar-e وهو يُعدُّ أول حساب فوري في إندونيسيا. وبهذه الأعمال الناشطة تؤكد على مكانة BMI في خارطة الصناعة المصرفية الإندونيسية.

وبالتزامن مع صدور قانون الصيرفة الإسلامية رقم 21 لسنة 2008م بخصوص تشكيل هيئة الرقابة الشرعية فقد تم إدراج جهاز DPS في هيكل تنظيم BMI، وهي

مستقلة ومسؤولة عن توجيه أنشطة شركة BMI واستشارتها ومراجعتها وتقييمها والإشراف عليها حتى تتوافق كل أنشطتها التجارية مع مبادئ الشريعة على النحو الذي حدّدته الفتاوى الشرعية والأحكام الإسلامية. وبناءً على بنود قانون الصيرفة الإسلامية فإنه يجب على BMI تنفيذ جميع تعاملاته المصرفية وفقًا للفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية بمجلس العلماء الإندونيسي (Bank Muamalat, 2018).

ومع تزايد ثقة المجتمع بالبنك خاصةً بعد نجاحه على الصمود في مواجهة أزمة اقتصادية قوية ضربت البلاد (1998-2002م) توسّعت شبكاته بشكل ملفت للنظر من خلال طلبات فتح فروعه في جميع أنحاء البلاد. وفي عام 2009م حصل BMI على الترخيص ليشرع في فتح مكتب فرعي له في كوالالمبور بماليزيا ليصبح أول بنك إندونيسي قام بفتح فروعه خارج البلاد. وفي ديسمبر 2015م تم إنشاء 446 مكتب فرعي له كما تم دعم عملياته أيضًا من خلال شركة الخدمات الواسعة تضم 1998 صرَّاف آلي معاملات، و120.000 شبكة ATM Prima و ATM Bersama وكذلك 103 سيارة نقدية متنقلة (Mobile Branch) وأكثر من 11.000 شبكة صرّاف آلي في ماليزيا من خلال خدمة الدفع الإلكتروني (MEPS).

ومن إنجازات BMI ؛ حصوله على جائزة تقديرية من مكتب أخبار التمويل الإسلامي في ماليزيا عام 2015م كأفضل بنك إسلامي للأفراد، كما حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في إندونيسيا (Bank Muamalat, 2015).

ومن إنجازات BMI ؛ حصوله على جائزة تقديرية من مكتب أخبار التمويل الإسلامي في ماليزيا عام 2015م كأفضل بنك إسلامي للأفراد، كما حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في إندونيسيا (Bank Muamalat, 2015).

- **السند القانوني في تشكيل DPS.**

يستند أساس تشكيل DPS وتنفيذ مهامها في بنك معاملات إندونيسيا إلى القوانين التالية:

- قانون الشركة المحدودة برقم: 40 لسنة 2007م.
- قانون الصيرفة الإسلامية برقم: 21 لسنة 2008م.
- لائحة البنك الإندونيسي برقم: 2009/PBI/3/11م بشأن البنك الإسلامي التجاري المعدلة باللائحة رقم: 2013/PBI/13/15م.
- لائحة البنك الإندونيسي رقم: 2009/PBI/33/11م بشأن تنفيذ الحوكمة الرشيدة في البنك الإسلامي التجاري وفي وحدة الأعمال الشرعية.
- القانون الأساسي لبنك معاملات إندونيسيا.

أما دليل إرشادي لأعمال DPS مع تنظيماتها فيرجع إلى دليل عام لمجلس بنك معاملات إندونيسيا والذي يتضمّن كل من: المهمة، والشروط والتركيب، والتعيين، ومنصب متعدد، ومدة الخدمة، والإعفاء عن العمل، وبرنامج التوجيه، وتنمية الكفاءة، ومعيار أخلاقها، ومهامها، ومسؤوليتها، ولائحة عملها، وتوظيف مهامها، واجتماعها، وعلاقة عملها مع مجلس المفوضين ومجلس الإدارة، وإعداد تقريرها، ومستحقاتها أو تعويضاتها، وتقييم أدائها (Ibid., p.53).

- **معايير أعضاء DPS.**

تتركز معايير عامة لأهلية الحصول على عضوية DPS في النقاط الآتية:

- أن يكون من ذوي الأخلاق الكريمة وصاحب السيرة الحسنة.
- أن يتمتّع بخبرات في مجالات فقه المعاملات والعلوم التجارية والمالية والمصرفية الإسلامية.

- أن يكون له الاستعداد للتعهد بالالتزام الكامل على أنظمة مصرفية إسلامية وتنظيمات القوانين الأخرى المعمول بها، كما أن له اهتمام كبير في تطوير أعمال المصارف الإسلامية السليمة والمستدامة.
- أن لا يكون مدرَّجًا في قائمة "غير المؤهَّلين" على النحو الذي حدَّده البنك الإندونيسي أو سلطة الخدمات المالية، وكذلك لا يكون مدرَجًا في قائمة مباشرة مشروع انتهت بالإعسار أو بالخسارة.
- أن لا يكون مساهمًا أو عضوًا في مجلس المفوضين أو عضوًا في مجلس الإدارة ثبتت إدانته بالتسبب في إفلاس شركة وذلك خلال 5 (خمس) سنوات قبل ترشيحه.

وبناءً على لائحة البنك الإندونيسي رقم: 2009/PBI/11/3م تم تحديد عدد أعضاء DPS فيما لا يقل عن 2 (شخصين)، أو لا يقل عن 50% (خمسين في المائة) من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة. ومع ذلك فقد قام BMI بزيادة عضو آخر ليصل عددهم إلى 3 (ثلاثة) أشخاص نظرًا لحجم أعمال بنك معاملات ومشاريعه؛ مكونين من رئيس وعضوين. وقد باشروا أعمالهم وقدَّموا خدماتهم لـ BMI بشكل فعَّال متمسّكين بمبدأ الاستقلالية، ودائمًا تقوم DPS بتقديم الأولوية لمصلحة البنك على المصالح الشخصية مع الحفاظ على حيادها في أداء الواجبات دون أن تتأثَّر بأيّ طرف من الأطراف الداخلية أو الخارجية (Ibid.,).

وقد كان تعيين عضويتهم تم بموافقة رسمية من سلطة الخدمات المالية الإندونيسية. ويلاحظ هنا أن لائحة البنك الإندونيسي رقم: 2009/PBI/3/11م في المادة 36 فقرة (2) تسمح لأعضاء DPS أن يكونوا أعضاءً في هيئات أخرى يعملون في نفس المجال الرقابي إلى حد أربعة مؤسسات مالية إسلامية.

- **المهام الرئيسية والسياسات الرقابية التي مارستها DPS في BMI.**

انطلاقًا من تنفيذ بنود لائحة قانون الحوكمة الرشيدة في الصيرفة الإسلامية فقد أوجب BMI على جميع أعضاء DPS توفير وقت لازم لأداء مهامهم ومسؤولياتهم على النحو الأمثل، ومن مهام DPS ومسؤولياتها ما يلي:

- تقديم النصائح وعرض المقترحات للمدراء بخصوص شرعية المعاملات والخدمات.
- مراقبة عملية تطوير منتجات BMI الجديدة لتتوافق دائمًا مع فتوى الهيئة الشرعية الوطنية وتطلبها DPS ما لم تكن لها فتوى من قبل.
- تقييم دليل التشغيل والمنتجات التي تم إصدارها من قبل BMI والتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية كما تقوم بوساطة بين BMI والهيئة الشرعية الوطنية في توصيل المقترحات من شأنها تطوير المنتجات والخدمات حيث أنها بحاجة إلى الفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية.
- تقديم التقرير إلى الهيئة الشرعية الوطنية وإلى سلطة الخدمات المالية في كل 6 (ستة) أشهر، كما يشمل مضمون التقرير المنشور له على إبراز الرأي الشرعي الشامل بخصوص تنفيذ جميع أعمال BMI وأنشطته.
- القيام بمراجعة دورية حول الالتزام الشرعي بخصوص آليات جمع الأموال وتوظيفها وآليات خدماته المقدمة، فتطلب البيانات والمعلومات اللازمة من وحدات العمل في BMI إضافةً إلى إبداء الرأي الشرعي على المخالفات تم اكتشافها من قبل وحدة المراجع الداخلي (Bank Muamalat, 2018).

وفي إطار مراقبة عملية تطوير المنتجات الجديدة، تقوم DPS بالأمور الآتية:

- طلب البيان من مسؤول في BMI بخصوص الأهداف والمواصفات والعقود المستخدمة في المنتجات الجديدة التي يتم إصدارها. وكذلك التأكد مما إذا كانت العقود المستخدمة في المنتجات الجديدة لها فتوى من الهيئة الشرعية الوطنية. ففي

حال وجود الفتوى، تقوم DPS بإجراء تحليل تطابقي لعقود المنتجات مع فتواها. وفي حال غياب الفتوى، ستقوم DPS بعرض المقترح لمجلس الإدارة ليقوم المجلس بضبط العقود مع الفتوى التي تم تكييفها.

- مراجعة شرعية نظام المستخدم في المنتجات الجديدة وكذلك في إجراءاتها، ثم تقديم الرأي الشرعي حولها قبل أن يتم إصدارها.

وأما في حال إتمام عملية المراقبة فإن DPS تقوم بما يلي:

- تحليل التقرير المقدَّم من مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ومن ممثِّل الامتثال وذلك للتعرف على مدى فعالية تنفيذ الامتثال الشرعي في عملية جمع الأموال وتوظيفها وفي تقديم الخدمات.
- تحديد عدد عينات المشروع (Sample) لمراجعتها، كما تقوم بمراجعة مستندات المعاملة لمعرفة مدى الامتثال الشرعي فيها وذلك طبقًا لـ SOP المعمول بها، منها: وجود إثبات الشراء مثل: فواتير وإيصال الدفع كدليل لاستيفاء شروط بيع المرابحة، وكذلك وجود تقرير نشاط العميل بالنسبة لعقد المضاربة/المشاركة كأساس لحساب توزيع الأرباح.
- القيام بعملية التفتيش وطلب المعلومات مع التأكّد منها سواء كان من موظفي BMI أو من عملائه تثبيتًا لنتائج فحص المستندات إذا لزم الأمر ذلك.
- مراجعة إجراء التشغيل القياسي فيما تخصّ بالأمور الشرعية إذا بدى هناك مؤشر على مخالفة الشريعة للنشاط المذكور.
- تقديم الرأي الشرعي فيما يتعلق بجمع الأموال وتوظيفها وفي تقديم الخدمات المصرفية، وكذلك تقديم تقرير مراقبتها لمجلس الإدارة ومجلس المفوضين.

ويلاحظ أن هناك مسؤول الالتزام الشرعي (Shariah Compliance Officer) في BMI يقوم بمساعدة DPS في إجراءات عمليات المراقبة، وهو

مسؤول الاتصال ومكلَّف بتوثيق تفاصيل الأنشطة في ورقة العمل بشكل منتظم، ثم يتم نقل محتوياتها إلى تقرير مراقبة DPS دوريًّا (النصف السنوي) وتقدَّمه إلى كلٍّ من مجلس إدارة البنك والهيئة الشرعية الوطنية وسلطة الخدمات المالية. وفي عام 2018م، تم قيام DPS بمراجعة السياسات والإجراءات التشغيلية القياسية لـ BMI، وتم إقرارها على أنها مطابقة مع الفتوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية (Bank Muamalat, 2018).

- **اجتماع DPS وعلاقة بينها وبين مجلس المفوضين ومجلس الإدارة.**

إن علاقة العمل بين DPS من جهة وبين مجلس المفوضين ومجلس الإدارة من جهة أخرى هي علاقة التحقق والتوازن (Check and Balance) مستهدفًا في النهاية تحقيق التقدُّم والتطوُّر لصالح BMI طبقًا لتنفيذ قانون الحوكمة الرشيدة. وبناءً على ذلك يتعيَّن على كلٍّ مِنْ DPS ومجلس المفوضين ومجلس الإدارة مسؤولية الحفاظ على مواصلة أعمال BMI للمدى الطويل والتي تنعكس في المحافظة على سلامة BMI وحيويَّته وفقًا لمبدأ الحيطة. كما أن الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين المعمول بها هي أولوياتها الأولى، ونجاح تنفيذ التحكم الداخلي وإدارة المخاطر، وحماية معقولة لمصالح أصحاب المصلحة، والقيام بتطبيق الحوكمة الرشيدة (Ibid.,).

يجب على DPS عقد احتماعها على الأقل مرة واحدة في الشهر، وذلك بناءً على لائحة البنك الإندونيسي رقم: 2009/PBI/33/11م بشأن تنفيذ الحوكمة الرشيدة في البنك الإسلامي التجاري وكذلك وفقًا لدليل مجلس إدارة BMI. وتشمل النقاط التي تتم مناقشتها في اجتماع DPS على: الموضوعات المتعلقة بتطوير المنتجات الجديدة ونتائج المراجعة للمنتجات الجاهزة من حيث الأهداف والمواصفات والعقود المستخدمة، وعرض أنشطة جديدة ومراجعة أنشطة BMI الجارية بخصوص شرعيتها، وكذلك القضايا الناشئة حول أنشطة BMI التي تتطلب الرأي الشرعي من DPS،

إضافةً إلى نتائج التحقيق الشرعي من المراجعين سواء كان المراجع الخارجي أو المراجع الداخلي (Bank Muamalat, 2015).

بالإضافة إلى الاجتماعات الروتينية بين أعضاء DPS نفسها، فقد عقدت أيضًا خلال عام 2018م الاجتماعات المشتركة بينها وبين مجلس الإدارة ومجلس المفوضين عندما دعت الحاجة إلى ذلك، وفيها تمت المناقشة حول الوضع الراهن لـ BMI وامتثاله لمبادئ الشريعة (Bank Muamalat, 2018).

- **تنفيذ أعمال DPS في مراقبة جمع الأموال وتوظيفها.**

لقد شملت أعمال DPS وأنشطتها في مراقبة تنفيذ الامتثال الشرعي على جمع الأموال وتوظيفها وعلى تقديم خدماتها المصرفية، وتخصص لها ثلاثة موظفين للمساعدة في ممارسة أعمالها الروتينية، وهم من وحدة الامتثال الشرعي (Shariah Compliance Officer) يعملون كمسؤولي الاتصال.

ومسايرةً لتقرير مراقبة DPS حول منتجات جمع الأموال التي قام بها BMI، تم تقييم DPS لعملية جمع الأموال على مدار عام 2018 أنها قد وافقت مع فتوى الهيئة الشرعية الوطنية، كما أن نتيجة مراقبة توظيف الأموال أيضًا تمت موافقتها مع الفتوى نفسها، إضافةً إلى حصيلة مراقبة الخدمات المصرفية المقدّمة للعملاء تمت موافقتها مع فتوى الهيئة الشرعية الوطنية.

وكذلك قامت DPS بزيارة عدد من المكاتب الفرعية لتقديم الملاحظات على أنشطتها وتدقيق مستندات المعاملات ووثائقها وذلك عن طريق اختبار الاقتباس ضمانًا لامتثالها بمبادئ الشريعة الإسلامية. وكانت وحدة الامتثال الشرعي (Officer Liaison) كمسؤول الاتصال بين DPS وبين الإدارة تقوم بمساعدتها في هذه

العملية حيث تختتم بسلسلة من اختبارات الاقتباس، وذلك بمشاركتها في عدة الجلسات مع الموظفين (Ibid.,).

بعد استعراض ما سبق يرى الباحث أن BMI كأول بنك إسلامي قد قام بمبادرة ناجحة في تلبية رغبات غالبية المسلمين في البلد حتى أصبح رمزًا مؤسسيًّا إسلاميًّا في مجال الصيرفة على مستوى الدولة يحمل شعارًا "الهجرة" في منتجاته فتتابعه مؤسسات مصرفية إسلامية أخرى واحدة تلو الأخرى تنافسه في تقديم أفضل خدمات مصرفية إسلامية. ومن أجهزة BMI التي تساعده في أداء هذه المهمة جهاز هيئة الرقابة الشرعية، فله دور استراتيجي في الدعم حفاظًا على الشرعية وهويتها الإسلامية في مجالات الأعمال والتجارة والاستثمار.

ومع ذلك تبقى الملاحظة عالقة لدى الباحث بأن ثمة ثغرات أو قصور تحول دون تطبيق القوانين المصرفية بشكل كامل. وهذه الثغرات تتمثَّل في عدم تكافئ التعويضات أو المكافآت المخصصة لدى أعضاء الهيئة مقابل ما يبذلون من الخدمات والجهود والوقت، حتى أدنى الحقوق التي لا بد للبنك من إيفائها لهم كالتأمين الصحي. وقد اكتشف الباحث هذا القصور من خلال مقابلة خاصة مع الأخ أكمل برهان الدين وهو أحد المواظفين في وحدة الامتثال الشرعي بـ BMI. فيجب تفعيل تنفيذ نصوص القانون المشرَّعة في هذا الشأن وتطبيقها فعليًّا على أرض الواقع بالإضافة إلى ما تخص بالإجراءات التشغيلية القياسية لبنك معاملات.

والملاحظة الأخرى لا بد من إعادة النظر فيها؛ أن العلاقة الهيكلية بين هيئة الرقابة الشرعية وبين إدارة البنك علاقة خطوط متقطعة بمعنى ليس للهيئة خط الأمر المباشر ولا خط التعليمات للإدارة، وإنما يكتفي بخط التنسيق بينهما والمناصحة، وهذا الوضع يضعف دور الهيئة مما أدّى إلى عدم تمتُّع قراراتها وتقاريرها بصلاحية تنفيذية ملزمة.

ثانيًا: تحليل المعايير لتطوير أعمال DPS.

إن تحليل المعايير يعتبر من أهم عمليات التخطيط لتطوير أعمال DPS حيث يتم من خلاله جمع المعلومات الخاصة لكل معيار بغرض التعرف على كل ما يتعلق به سواء كانت متطلباته أو خصائصه أو طبيعته، وذلك عن طريق المقابلة والاستبيانات وعن طريق الملاحظة بواسطة سجلات الأداء أو باستخدام الطرق العلمية الحديثة المتوفرة في هذا المجال.

- **مفهوم المَعَايِيْر وأهميتها.**

المَعَايِيْرُ جمع وواحدها المِعْيَارُ بمعنى Standard. يقولون معيار القبول؛ أي أدنى معيار للأداء في تحليل الاستثمار (Qal'aji, 1988). وفي الاصطلاح هو: نمط أو مِقياس يُقاسُ به غيرُه للحكم والتقييم. ويعبَّر أيضًا بأنه "المستوى الذي يجب أن يكون عليه الأداء أو أنه هدف مرغوب فيه للأداء ويلقي قبولا عامًا"، وغالبًا ما تعدّ معايير الأداء من قبل جماعة من المتخصصين (Nazih Hammad, 2008).

إن غياب المعايير للرقابة الشرعية قد تسبب في حدوث أخطاء فادحة تهزّ ثقة عموم المسلمين بالنظام المصرفي الشرعي، خاصّةً في ظل اختفاء معايير تحدد مستوى الكفاءة المطلوبة للمراقبين الشرعيين. وتتبين أهمية وضع المعايير من خلال معاونة الأفراد والمؤسسات في عمليات التقييم على خطواتهم المهنية، فيقومون بالتعديل والإصلاح بناءً على تلك المعايير. وكذلك جعل القوانين أكثر وضوحًا، فتتولى الجهات التنفيذية مهمة محاسبة المخالفين ومعاقبتهم بناءً على الالتزام به أو عدمه. كما أنها تحدد مستوى الجودة المنوطة بجميع المنتجات وتسهّل المعاملات الاستثمارية والتجارية (Fatima Mashala, 2017).

ويعدّ معيار المطابقة الشرعية من أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات هو الهدف الأول الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه، كما أن المتعاملين مع البنوك الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه معيارًا رقمًا واحدًا في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، كما أنه أساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه.

وترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطًا وثيقًا بهيئة الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعَّالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وبالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية فإن الباحث يرى ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء DPS والتي يمكن توضيحها في جدول معايير تقييم هيئة الرقابة الشرعية التالي:

الرقم	المعيار	المعنى
1	معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن يكون الرأي الشرعي صحيحًا شرعيًّا وليس حيلةً من الحيل لتسهيل عمل المصرف.
2	معيار الكفاءة	يجب أن لا يكون الرأي الشرعي ذا تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
3	معيار الأجر والمكافأة على الرأي الشرعي والاستقلالية	وبما أنَّ أخذ الأجر على الفتوى وعلى إبداء الرأي الشرعي لا يجوز، يفترض أن يكون أجر المراقب مأخوذ من هيئة مستقلة.
4	معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

(Source: Rafiq Younes, 2007)

- **معايير ضبط الجودة في أعمال DPS**

المعيار الأول: الإلـزام.

لا يسوغ لهيئة الرقابة الشرعية أو DPS أن تتراجع عن مبدأ الإلزام بقراراتها، لأن التخلي عن هذا المبدأ يفقد استقلاليتها. قال ابن القيم في تعليقه لكلام عمر بن الخطاب "فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له" قال: "مراد عمر رضي الله عنه بذلك التحريض على تنفيذ الحق إذا فهمه الحاكم، ولا ينفع تكلمه به إن لم يكن له قوة تنفذه (Ibn al-Qayyim, 1973)، وقد مدح الله سبحانه أولي القوة في أمره والبصائر في دينه فقال تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيْمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ**﴾ (ص: 45)، فالأيدي هي القوى على تنفيذ أمر الله، والأبصار: البصائر في دينه.

المعيار الثاني: الاستقلال والحياد.

إن المعيار الاستقلالي والحيادي هما عنصران أساسيان لعضو هيئة الرقابة الشرعية ضمانًا لتحقيق النزاهة والموضوعية في القرارات الصادرة منه إزاء أعمال المصرف ونشاطاته وتجنبًا لأي ضغوط مباشر وغير مباشر تجاهه للتأثير على موقفه ورأيه. فالتقارير الرقابية التي يصدرها عضو هيئة الرقابة الشرعية تتضمن الشهادة للمصرف. فلو لم يتصف المراقب باستقلالية وحيادية فقد يوجب ذلك الطعن في شهادته (al-Shubaili, 2009).

المعيار الثالث: التأهيل العلمي والعملي.

يجب أن يتوافر في عضو هيئة الرقابة الشرعية الصفات العلمية والعملية بحيث يستطيع على القيام بالاستنباط في القضايا المستجدة مُلِمًّا بالأعراف السائدة في الأوساط المالية وعالماً بالفتاوى وكلام المجتهدين. وقد وُضِع حدّ أدنى للتعرُّف على مَنْ هو أهلٌ أن يوصف بفقيه في هذا العصر وذلك بأن يكون مشهورًا بالفقه بالاستفاضة أو بانتسابه

لسلك القضاء الشرعي أو بنشره للعديد من البحوث والدراسات الفقهية أو بحصوله على درجة أكاديمية عليا في التخصصات الفقهية.

وعلى هذا يشترط للمراقب الشرعي ليكون مؤهلاً علميًّا وعمليًّا أن يكون ملمًّا بأصول المعاملات المالية الإسلامية وقواعدها، وأن تكون له خبرة كافية للعمل في مجال التدقيق الشرعي.

المعيار الرابع: الالتزام بالمقاصد الشرعية.

يجب أن لا يقف دور هيئة الرقابة الشرعية على الرقابة الشكلية والمراجعة للعقود فحسب، بل لا بد من الرؤية المقاصدية للعقود وما يتم تحقيقه من المصالح المجتمعية، كما لا ينبغي عليها أن تقدّم مصلحة المصرف في تحصيل الأرباح على النظر إلى الآثار السلبية على المدى الطويل لعقود صارت من صميم أعمال الصيرفة الإسلامية. فيجب عليها أن تبادر بإعادة النظر في المراجعة بدقة على بعض المنتجات المخالفة للمقاصد الشرعية، بل لها أن تجعل في مقدمة أولوياتها الحفاظ على المقاصد الشرعية وفرض المصرف بها بأن يضعها في رسالته ومن ضمن أهدافه المنشود.

المعيار الخامس: المراجعة والفحص.

تعتبر المراجعة والتدقيق نقطة الارتكاز لضمان سلامة المنتجات وللتأكد من مطابقتها للفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية، فإذا همّش هذا العنصر الأساسي أو طُرِح فقدت هيئة الرقابة الشرعية مصداقيتها. فضمان حصول التدقيق بشكل مطلوب تبقى مسؤوليته على عاتق هيئة الرقابة الشرعية، ولا يجوز لها شرعًا أن تترك المصرف تدير منتجاته ويسوقها باسم الهيئة وهي لم تتأكد من موافقتها بفتاوى الهيئة الشرعية الوطنية، ولها حق في مطالبة المصرف بتوفير العدد المعقول من المراقبين وإعطاؤهم الصلاحيات الكافية لإجراء عملية التدقيق على الوجه الأكمل.

ولتحقيق هذا المعيار لا بد من إلزام المصرف على تقديم جميع العقود والمنتجات لعملائه بعد إجازتها بصورة نهائية من هيئة الرقابة الشرعية مع توثيقها بالتوقيع من جميع أعضاء الهيئة. وكذلك ضبط السياسة الإجرائية للرقابة الداخلية طبقًا للطرق الفنية المعتبرة وتعتمدها هيئة الرقابة الشرعية. كما ينبغي أيضا أن تكون إجراءات التدقيق والفحص العشوائي شاملةً لكل أنواع المنتجات المصرفية لضمان موافقتها بفتاوى الهيئة الشرعية الوطنية (Bardia Hakim, 2015).

المعيار السادس: تجنب الأقوال الشاذة وتتبع الرخص.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي بخصوص ضوابط الأخذ بالرخص الفقهية، ومما نصّه ما يلي: "الرخص الفقهية: ما جاء من الاجتهادات المذهبية مبيحًا الأمر في مقابلة اجتهادات أخرى تحظره، ولا يجوز الأخذ برخص المذاهب الفقهية لمجرد الهوى، لأن ذلك يؤدي إلى التحلل من التكليف، وإنما يجوز الأخذ بالرخص بمراعاة الضوابط الآتية: الأول: أن تكون أقوال الفقهاء التي يترخص بها معتبرة شرعًا، ولم توصف بأنها من شواذ الأقوال. والثاني: أن تقوم الحاجة إلى الأخذ بالرخص. والثالث: أن يكون الآخذ بالرخص ذا قدرة على الاختيار أو أن يعتمد على من هو أهل. والرابع: ألا يترتب على الأخذ بالرخص التلفيق. والخامس: ألا يكون الأخذ بالرخص ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع. والسادس: أن تطمئن نفس المترخص للأخذ بالرخصة" (International Islamic Fiqh Academy, 1993).

أما ما يتعلق بالتلفيق فقد نصّ القرار: "حقيقة التلفيق في تقليد المذاهب هي أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد ممن قلدهم في تلك المسألة. ويكون التلفيق ممنوعًا في الأحوال الآتية: إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى، أو إذا أدى إلى نقض حكم القضاء أو نقض ما عمل به تقليدًا في واقعة واحدة أو إذا أدّى إلى حالة مركبة لا يوجد أحد من المجتهدين يقرها" (Ibid.,).

المعيار السابع: الالتزام بالرأي الشرعي الجماعي.

إن ما يميز آراء هيئات الرقابة الشرعية أنها صادرة عن اجتهاد جماعي وعن الهيئة الشرعية الوطنية، وهو أمر يزيد للرأي قوةً وقبولاً، لذلك يقول عبيدة بن عمرو السلماني لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: "رأيك مع رأي عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك" (al-Shawkani, 1993). ولا يتوفّر شرط الاجتهاد الجماعي ما لم يبلغ عدد الأعضاء ثلاثة، لأن الأقل من ثلاثة لا يعدّ جماعة عند بعض أهل العلم، فالإثنان إذا اختلفا في الرأي ثم ترجح رأي أحدهما فهذا يعتبر اجتهادًا فرديًّا.

المعيار الثامن: تسوية الخلافات بين قرارات ومعايير هيئات الرقابة الأخرى

لا يليق لهيئة الرقابة الشرعية أن تقوم باستغلال موقعها الاستراتيجي وثقة المسلمين بها في التمسك بآراء منفردة تعترض مع ما ذهب إليه جماهير المعاصرين في القضايا المالية المعاصرة، بل يستحسن أن تتنازل الهيئة عن بعض الآراء موافقة للجماعة، لأن موافقة الجماعة في القضايا الاجتهادية الظاهرة فيما يراه المراقب المجتهد مرجوحًا أفضل من تركهم إلى ما يراه راجحًا. لذلك علّق شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "ويسوغ أيضًا أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفًا من التنفير عما يصلح كما ترك النبي عليه الصلاة والسلام بناء الكعبة على قواعد إبراهيم" (Ibn Taymiyyah, 1987).

ومن خلال الوسائل الآتية يمكن تحقيق هذا المعيار:

- حرص هيئة الرقابة الشرعية على امتثال المعايير والقرارات التي أصدرتها منظمات أو هيئات الاجتهاد الجماعي في العالم الإسلامي كمجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- العمل على توحيد المصطلحات المالية ومفاهيمها المختلفة بين الهيئات الشرعية المتباينة لتسهل مقارنة الآراء عند البحث وموازنتها.

- تنظيم لقاءات وعقد اجتماعات دورية بين هيئات الرقابة الشرعية بعضها بعضًا على صعيد الدولة نفسها.

بعد استعراض المعايير السابقة والقيام بتحليلها وتشخيصها يرى الباحث أن المعيار كمقياس الذي تقاس به الأشياء ويستخدم كأداة للوزن ولتقييم الأداء فإن وجودها تعتبر من أهم الوسائل لتفعيل أعمال مراقبة DPS خاصةً أن غالبًا ما تعدّ معايير الأداء من قبل مجموعة المختصِّين، فعدم وجود معايير لهيئة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى أخطاء فادحة تهزّ ثقة المسلمين بالنظام المصرفي الإسلامي. وهذه الاحتمالات واردة في ظل غياب معايير تحدد مستوى التأهيل المطلوب لمن يقوم بالمراجعة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك أنه يجب أن تفعّل هذه المعايير بتحديد كيفية توصيل نتائج التدقيق والمراجعة الشرعية للمستفيدين الذين يهمّهم الاطلاع عليها حتى يطمئنّوا بالتزام المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية الأخرى بالشريعة الإسلامية.

ثالثًا: تطبيق النظام الشرعي المقترح لتطوير حوكمة عمل DPS

إن المعايير والضوابط والتشريعات التي تم وضعها وتقنينها في سبيل تفعيل حوكمة أعمال DPS هي بحاجة إلى منح صفة الوضوح ليصدر منها القانون الأمثل والأشمل مما تم تشريعها اليوم، وعلى أساس الالتزام به وعدمه أخذت الجهة التنفيذية على عاتقها مسؤولية محاسبة المخالفين ومعاقبتهم. ومن الأنظمة التطبيقية المقترحة لتطوير حوكمة DPS ما يلي:

- **التطبيق في شروط عضوية DPS.**

الصفات المسلكية الأخلاقية.

إن عضو DPS يكون في تفاعل مباشر مع جماهير المتعاملين بالمصرف وموظفيه، فلا بد له أن يتصف بعدد من الصفات الإسلامية الضرورية، أهمها:

- الإخلاص واتباع السنة؛ قاصدًا به وجه الله تعالى وحده، وهذا يجنّبه النفاق والرياء والكذب. والعمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل أيضًا. والخالص أن يكون العمل لله، بينما الصواب أن يكون العمل على السنة" (Ibn Taymiyyah, 1988). ويظهر أثر تحلّي المراقب بخصلة الإخلاص في إتقانه للعمل وبذل الجهد في تسوية الملاحظات وتصويب الأخطاء متعاونًا مع الآخرين.
- الصدق والأمانة؛ يجب على المراقب أمينًا على البيانات والمعلومات والأسرار وأمينًا على العمل الذي يراقبه، فالتحلي بهما من موجبات النجاح لعملية المراقبة وأثاث الثقة في أعمالهم، كما تجعل الجميع يعمل في أمن وطمأنينة لا يخافون الخيانة.
- الإتقان والإحسان؛ فالتقصير في أداء المراقب يسبب في مخاطر قد تسيء إلى سمعته، وهذا بدوره يفسد سمعة مهنة المراقب وتضيع هيبته وتضعف حجته. ويطلق على صفة الإحسان والإتقان في الفكر الوضعي بـ الكفاءة الفنية.
- الرفق والحلم وبشاشة الوجه؛ هذه الصفات لها تأثير كبير في جلب إحساس المودة والمحبة ويجعل ممن تخضع معاملاتهم للرقابة يتأثرون ببشاشة المراقب أكثر من تأثرهم بالتقارير المكتوبة.

توافر الخبرات الفنية اللازمة.

يجب أن يكون لدى عضو DPS حد أدنى من المعرفة بأعمال المصرف وخدماته وكذلك أسلوب تنفيذها، إضافةً إلى القوانين واللوائح الصادرة عن الجهة الرسمية المشرفة على المصرف. فهذه الجوانب الفنية التي تتصل مباشرة بالأعمال المصرفية يتولى عضو الهيئة بمراقبتها من الجانب الشرعي أو ينظر فيها لبيان الحكم الشرعي، وله أن يستشير بأهل الاختصاص والخبرة إذا اضطر الأمر إلى ذلك. ويفضّل أن يكون ضمن أعضاء DPS قانونيون واقتصاديون ليستعين بهم أهل الفقه فيما يتعلق بتخصصاتهم.

ومن سبل توفير الخبرات الفنية لأعضاء DPS أيضًا فتح علاقة تعاونية مع مؤسسة تعليمية أو مركز علمي يمكن لها أن تقوم بتأهيلهم وتزويدهم بالخبرات العمليات المصرفية الإسلامية وتخصيص الدورات التدريبية المناسبة للمعاملات المصرفية لتشمل العلوم المالية والاقتصادية والتجارية.

- **التطبيق في اختيار أعضاء DPS وتخصيص رواتبهم.**

كيفية اختيار أعضاء DPS.

إنَّ معرفة انطباق الشروط المطلوبة على شخص معيّن قد يتعذر على جموع المساهمين والمودعين، وهم بالطبع من مختلف الطوائف والمهن وليس كلّهم على دراية بشخصيات العلماء يمكن ترشيحهم لعضوية DPS. لذلك يقترح أن تقوم الجهات المختصة كمجلس العلماء الإندونيسي أو وزارة الشؤون الدينية أو الجامعات الإسلامية أو مجمع الفقه الإسلامي بالإضافة إلى أعلى السلطة الرقابية في الدولة بترشيح أسماء تمثل ضعف العدد المطلوب لعضوية DPS، ثم يقوم المساهمون والمودعون باختيار العدد المطلوب منهم.

كما يقترح أيضًا وضع ضوابط معينة لحق المساهم أو المودع في اختيار أعضاء DPS، والمودع الذي له حق الاختيار هو من تنطبق عليه الشروط، منها: أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً كامل الأهلية، وأن لا تقل حجم إيداعاته عن 50.000 $ (خمسين ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالعملة الروبية، أو حسب ما اتفقوا عليها، كما تشترط أيضًا أن لا تقل مدة الإيداع عن ثلاثة أعوام.

ومن ضمن المقترحات أيضًا أنه ليس من حق أعضاء مجلس الإدارة بما فيها الإدارة التنفيذية العليا للمصرف الاشتراك في اختيار أعضاء DPS. وإذا كان المساهم مودعًا في نفس الوقت، فيشترط أن يكون له صوتان؛ صوت بصفته مساهم، وآخر بصفته مودع، وله الحق في تجديد عضويته كل ثلاث سنوات.

الحقوق المالية لأعضاء DPS.

إن العمل الرسمي لا بد له من مقابل مالي أو راتب محدد، ويفضل أن يدفع هذه الرواتب جهة أخرى غير المصرف، وإذا لم يتيسر ذلك فلا بأس أن تقوم المؤسسة المصرفية الإسلامية بدفعها مع احتمال حصول تضارب المصالح في ذلك وعدم ضمان حصول الموضوعية في القرار الصادر عن DPS بخصوص الأعمال المصرفية.

لذلك فإن من الأفضل والأكرم أن يأخذ أعضاء DPS رواتبهم من جهة أخرى غير المصرف كأن يأخذوها من سلطة الخدمات المالية أو من الوزارات المعنية بالشؤون الدينية أو من ميزانية الدولة مباشرة، فيكون كغيره من الموظفين الحكوميين، مع إمكان أخذ جزء من رواتبهم من صندوق الزكاة الذي تقوم DPS بمراجعة أعماله والإشراف عليه بصفتهم من العاملين عليها.

وبفرض دفع الراتب من المصرف فإنه يتولى تحديد الراتب الجمعية العمومية وليس مجلس الإدارة، على أن يتم تحديد الراتب الشهري أو السنوي في بداية التعيين وبداية العمل في DPS مغطيًا جميع الاحتياجات الأساسية من المأكل والمشرب والمسكن والمواصلات والتأمين الصحي وغيرها. ويظل ذلك الراتب معمولاً به طوال فترة العمل في DPS بصرف النظر عما حقَّقه المصرف من مكسب أو خسارة. ويعتبر هذا الراتب من المصروفات العمومية للمصرف أو من رأس مال المصرف. ويتم إعادة تحديد الراتب عند كل إعادة تجديد اختيار أعضاء DPS، ولا يجوز أن تقدّم لهم الهدايا ماديةً كانت أو غير مادية وبأيّ مسمًّى آخر.

- **التطبيق في أسس عامة لأعمال DPS.**

فيما يتعلق بالمنهج الشرعي الواضح.

يتعين وجود منهج شرعي واضح لأعمال DPS، وأهمها كالتالية:

- تحديد الآراء الفقهية المعتمدة كأن يكون الحكم الفقهي الذي يلتزم به المصرف بناءً على مبدأ اختياري بين جميع المذاهب الفقهية المعتمدة وذلك وفقًا للمصالح الشرعية الراجحة.
- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لبيان شرح ما قد يتعذر معرفته بدقة على أعضاء DPS، والتعاون مع هيئات الرقابة الشرعية الأخرى وتبادل الآراء الفقهية ومناقشة الأدلة.
- التعاون مع الجهات الفقهية العلمية مثل: أقسام وكليات الجامعات المتخصصة، ومجمع الفقه الإسلامي، وتبادل المعلومات وتعميم المعرفة.
- تحديد معاني محددة للكلمات والمصطلحات الشرعية التي يكثر استخدامها في أعمال المصرف الإسلامي.
- العمل على إيجاد البديل الشرعي الشامل عندما يتم الاعتراض عليه من أمور تشوبها الشبهات الشرعية (Abdul Sattar Abu Ghuddah, 1985).

فيما يتعلق بالنظام الإجرائي.

وأهم جوانبه ما يلي:

- لا بد لـ DPS مكتبًا إداريًّا وسكرتاريةً مخصّصتان بأعمال الهيئة وأنشطتها، وينتخب أعضاءها من بينهم رئيسًا لها، وفي حالة غيابه يحلّ مكانه أكثر الأعضاء خبرةً.

- قيام رئيس DPS بالمرور المفاجئ على الإدارات والفروع والمتابعة الميدانية لمدى الالتزام بالتطبيق الشرعي، ويحق له حضور اجتماعات مجلس الإدارة كمراقب على أن يكون له حق في إبداء الرأي دون الحق في التصويت.
- السعي الجاد إلى تثبيت وجود هيئة التدقيق الشرعي في جميع المصارف الإسلامية.
- القيام بواجب تعليم فقه المعاملات لجميع العاملين على مختلف المستويات، وإلزام الإدارة والعاملين بالتنفيذ الفوري لقرارات وملاحظات DPS.
- القيام برد المظالم لأهلها ورفع أي ظلم يقع على المتعاملين مع المصرف نتيجة تجاوزات شرعية من الإدارة، وذلك من واجبات القيام بالحسبة (Ibn Taymiyyah, 1992).
- تنظيم عقد اجتماعات دورية بين أعضاء DPS مرة كل أسبوع على الأقل، ويتم أيضًا تنظيم عقد اجتماعات دورية لـ DPS مع رؤساء المراجعة الداخلية بالإدارات والفروع والشركات، ومع رئيس الرقابة الداخلية بالمصرف مرة كل شهرين على الأقل، أو كلما اقتضى الأمر.
- تقديم تقارير دورية للهيئة الشرعية الوطنية ولسلطة الخدمات المالية، كما يتم تقديمها أيضًا إلى مجلس الإدارة وإلى هيئة المفوضين بالمصرف مع مراعاة الإفصاح والحياد فيها بحيث تكون صياغتها وفقًا للمناهج الفنية المعتبرة وتغطي جميع الأعمال التي قام بها المصرف.
- تجهيز صناديق الشكاوى الخاصة بـ DPS في صالات الانتظار الرئيسية بالمركز الرئيسي وبالفروع.

فيما يتعلق بتنظيم أعمال DPS.

- استقلالية DPS إداريًّا ووظيفيًّا وماليًّا عن المصرف وإضافة الإلزام على قرارها وتفعيل قراراتها ومتابعة ما قد أوصت بتعديله.

- أن تتم أعمال DPS من خلال مكاتب تدقيق شرعي مثل مكاتب تدقيق الحسابات المعتمدة من قبل البنك المركزي أو وزارة التجارة أو وزارة المالية كل بحسب اختصاصه، وذلك لضمان استقلاليتها استقلالاً تامًّا عن إدارة المصرف.
- لا بد من التأكيد بنصوص صريحة في النظام الأساسي لكل مؤسسة مالية إسلامية على التزامها بضوابط الشريعة وبقرار DPS.
- تفعيل دور الهيئة الشرعية الوطنية كهيئة عليا للرقابة الشرعية في الدولة، وتكون قراراتها ملزمة لجميع DPS في المؤسسات المالية في البلاد. ولها جهاز الأمانة العامة يقوم بتزويد كافة التجهيزات المطلوبة إداريةً كانت أم ماليةً بالإضافة إلى الخبراء المتخصّصون في مجالات مختلفة سواء كانوا شرعيين أو قانونيين أو مصرفيين أو اقتصاديين أو ماليين.
- وللهيئة الشرعية الوطنية اختصاص في إصدار الفتاوى حول المعاملات الإسلامية بشكل عام، كما يكون لها الاختصاص في الأمور التالية بالتعاون مع الهيئات العليا الآخرى في الدولة:
  - تحديد معيار المراجعة والتدقيق الشرعي.
  - إشراف عملية انتقال المؤسسة المالية وتحوّلها من التقليدية إلى الإسلامية.
  - القيام بإصدار القرارات الشرعية في المسائل التي تحال إليها من قضايا مالية وموضوعات اقتصادية إسلامية التي تطرحها الجهات المختلفة.
  - وضع الضوابط والمعايير الشرعية لتكون أساس التعاملات المالية، ولها حق الاجتهاد فيما لا يتعارض مع هذه الضوابط والمعايير.

فيما يتعلق بالمراقب الشرعي الداخلي وأعماله.

- وجوب تكوين الجهاز لرقابة شرعية داخلية وتوفيره بالمراقبين الشرعيين المؤهّلين لشغل هذه الوظيفة.

- تمكين المراقب الشرعي الداخلي من الاطلاع وفحص المستندات والوثائق التي يحتاجها العمل الرقابي.
- أن يكون المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية في المصرف لا يقل عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية.
- أن يكون تعيين أو عزل المراقب الشرعي الداخلي لا يتم إلا بموافقة DPS وذلك لتفادي ممارسة الضغوط قد تؤثّر على أعماله الرقابية.
- تدريب وتثقيف المراقبين الشرعيين الداخليين بالضوابط الشرعية وبالأخلاقيات التي تعكس صفات المسلم في المعاملات وتعويد أنفسهم على الرقابة الذاتية والحرص على أداء الأمانة وإنجازها على الوجه الشرعي الصحيح.

رابعًا: الخاتمــة

وفي الختام توصّل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات، وأهم هذه النتائج:

أولاً: لقد أعطى القانون الإندونيسي صلاحيةً كبيرةً لحوكمة نظام هيئة الرقابة الشرعة حتى تكون رمزًا للالتزام الشرعي وضمانًا لسلامة المصرف من الانحراف الشرعي، إلاّ أن غياب التنسيق العملي بين القوانين المنظمة وتطبيقاتها عمليًّا بحاجة لإعادة ضبطه وذلك بتطبيق مبدأ الإلزام بصرامة، حيث أن المصرف ملزم باتباع قرارات DPS وتعليماتها، بل في حال مخالفته ذلك تتم إحالته إلى المحكمة لتقرر عليه عقوبة إدارية أو غرامة مالية.

ثانيًا: تعدَّدت المسمَّيات لمصطلح الرقابة الشرعية في مختلف الدول الإسلامية، إلا أن المصطلح المختار والمستخدم في إندونيسيا هو هيئة الرقابة الشرعية ويسمّونها بـ Dewan Pengawas Syariah أو DPS.

ثالثًا: تفعيل دور DPS فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية الشرعية يتمثَّل في تدقيق العقود، وتحقيق بنود الإيرادات وبنود النفقات، ومراجعة عمليات الاستثمار المباشر في المشروعات، وتدقيق عمليات القرارات الاستراتيجية، وتحقيق نتائج الأعمال وغيرها من الإجراءات الاستراتيجية للتخطيط الرقابي.

رابعًا: تم تأسيس BMI كأول بنك إسلامي في إندونيسيا، وتم تشكيل جهاز DPS فيه بهدف ضمان التزام كامل لهذا المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية.

خامسًا: المتابعة المستدامة للخدمات المقدمة والاستثمارات الجارية، وهي من وسائل تفعيل أعمال DPS في BMI.

وأما التوصيات فأبرزها:

أولاً: لا بد من تفعيل دور أدوات الحوكمة في تنظيم أعمال DPS، وذلك بدراسة المقترحات البناءة والمبادرات الرامية إلى إنشاء نموذج للحوكمة الشرعية الأمثل قادرة على إخراج العلماء الجدد والمثقفين وتدريبهم في هذا المجال.

ثانيًا: ضرورة إثبات إلزامية القرارات الصادرة عن DPS بحيث يجب أن ينص صراحةً في النظام الأساسي لكل المؤسسات المالية الإسلامية على حق DPS في رفض أو وقف أيّ تعامل تبيّن أنه مخالف لأحكام الشريعة، بل لها حق في إبطال أيّ أثر يترتب عليه.

ثالثًا: لا بد من وجود فريق عمل مشترك في جهاز DPS يجمع بين المتخصّصين في المعاملات الشرعية والمتخصّصين في العلوم الاقتصادية والمالية والقانونية والمحاسبة، وإنْ تعذّر ذلك فيجب –على الأقل– أن يكون أعضاؤها عارفين بالواقع العملي المصرفي.

رابعًا: الحاجة الملحة إلى مواصلة عقد المؤتمرات وتتابعها بالندوات واللقاءات بين هيئات الرقابة الشرعية الموجودة في المصارف الإسلامية المختلفة مستهدفًا ذلك الارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي ومناقشة القضايا والتحديات ليتم حلها في الحال. لذا، لا بد من نشر نتائج الأعمال التي أنجزتها DPS تثقيفًا للمجتمع وتنويرًا للرأي العام.

خامسًا: كون وضع DPS على رأس الهيكل التنظيمي في BMI وفي المصارف الإسلامية الأخرى لا بد أن يتوافق مع رسم خط التعليمات وخط الأوامر بينها وبين إدارة المصرف دون اكتفائها بخط التنسيق، لأن هذا الوضع يضعف دور DPS في إلزام قراراتها.

أسأل الله العظيم القبول والتوفيق، وأن يجعل هذا العمل المتواضع خالصًا مخلصًا لوجهه الكريم، وصلَّى الله وسلَّمَ على نبيّنا وشفيعنا وقرّة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

References

Abdul Sattar Abu Ghuddah. (1985) Al-Dhawabit Al-Shar'iyah Wa Musykilatuha Fi Al-Bunuk Al-Islamiyah. Research Presented to the Third Conference of the Islamic Bank. Dubai.

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2002). Ma'ayir Al-Muhasabah Wa Al-Muraja'ah. Bahrain.

Al Masry, Rafiq Younes. (2007). Ikhtibar Al-Fatawa Al-Maliyah; Hal Al-Musykilah Fi Al-Fatwa Am Fi Al-Tathbiq. Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University. KSA.

Al-Shawkani, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah. (1993). Neil Al-Awtar. Dar Al-Hadith. Egypt.

Al-Shubaili, Youssef bin Abdullah. (2009). Al-Riqabah Al-Syar'iyah Ala Al-Masharif, Dhawabituha Wa Ahkamuha. Presented at the Nineteenth Session, International Islamic Fiqh Academy OIC. United Arab Emirates.

Al-Uthaymeen, Muhammad bin Salih. (1992). Majmu Fatawa Wa Rasail. Dar Al-Watan. Saudi Arabia.

Bardia Hakim, (2015). Ahammiyah Tathbiq Ma'ayir Al-Muhasabah Wa Al-Muraja'ah Li Taf'ili Huakamah Al-Muassasat Al-Islamiyah. Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Hassiba Benbouali University of Chlef. Algeria.

Ibn al-Qayyim, Abu Abdullah Muhammad ibn Abu Bakr al-Jawziyyah. (1973). I'lam Al-Muwaqi'in 'An Rabbil 'Alamin. Dar al-Jail. Beirut.

Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim bin Abdul Salam. (1987). Al-Fatwa Al-Kubra. Dar al-Kutub al-Ilmiyya. Beirut.

Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim bin Abdul Salam. (1992). Al-Hisbah. Achieved by: Sayed bin Muhammad bin Abi Saada. Dar Al-Arqam Library. Kuwait.

Ibn Taymiyyah, Sheikh Islam Ahmed Ibn Taymiyyah. (1988). Al-Amru Bi Al-Ma'ruf Wa An-Nahyi 'An Al-Munkar. Maktabah Al-Tau'iyah Al-Islamiyah Li Ihya Al-Turath Al-Islami. Cairo.

International Islamic Fiqh Academy. (1993). Qarar Al-Akhdzu Bi Al-Rukhsah No.: 70 (1/8) [1] The Eighth Conference in Bandar Seri Begawan. Brunei.

Nazih Hammad. (2008). Mu'jam Al-Musthalahat Al-Maliyah Wa Al-Iqtishadiyah Fi Lugatil Fuqaha. Dar Al-Basheer. Jeddah.

Qala'ji, Muhammad Rawas. (1988). Mu'jam Lugah Al-Fuqaha. Dar Al-Nafais. Beirut.

References in Indonesian:

Bank Muamalat, *Embracing Change, Enegizing Growth,* Annual Report, 2015.

Keputusan Dewan Syariah Nasional - Majelis Ulama Indonesia No. 03, Year 2000. Chapter III: Syarat Anggota DPS.

References on Websites:

Bank Muamalat Indonesia. (2018). Annual Report on Corporate Governance Implementation (Integrated). On the official website:
http://www.bankmuamalat.co.id/uploads/hubungan_investor/1_laporan-gcg-tahun-2018.pdf.

National Shariah Board Articles of Association. (2000). On the DSN's official website, at the following link: http://www.dsnmui.or.id/kami/ad-art-dsn-mui/>.

Fatima Mashala. (2017). Ma'na Al-Ma'ayir. available at: https://mawdoo3.com.